علاقة السلوك المنحرف بالبيئة الاجتماعية في ظل مؤسسات الضبط الرسمية

جلال عبدالله فارع*

تاريخ تسلُّم البحث : 2021/11/2م تاريخ قبول النشر : 2022/1/10م

الملخص

يُعد السلوك المنحرف ظاهرة أزلية منذ وجود الخليقة البشرية، تحولت إلى مشكلة اجتماعية من الجدير دراستها في ظل استمرار تفاقمها على كل المستويات في البناء الاجتماعي؛ لما لها من انعكاسات سلبية تهدد تماسك المجتمع وسلامته ، إلى جانب ذلك تحديد العقوبات الاحترازية والاجتماعية المناسبة لمرتكبي السلوك المنحرف لتحقيق هدف حماية المجتمع من انتشارها. كما أنَّ الآثار التي تعكسها مشكلة الانحراف السلوكي تنعكس سلبًا في جوانب حياة الأفراد نفسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا. الأمر الذي جعل دراسة العوامل المؤدية لارتكاب السلوك المنحرف ضرورة مهمة، والبحث في مكافحتها؛ بحيث تعطي المختصين المعرفة لتطبيق الجزاء العقابي الرادع بما يتناسب مع حجم السلوك، واختيار الوسائل العقابية المناسبة للمحكومين، مع إعادة تأهيلهم وإدماجهم مرة أخرى بالمجتمع. كما استهدفت الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس: هل كل سلوك منحرف يُعدُّ (جريمة) طالما خرجت عن الإجماع القيمي للمجتمع، وإلى أي مدى ترتبط الجريمة(بوصفها سلوكًا منحرفًا)، بالأوضاع والظروف الحياتية المعيشية لأفراد المجتمع؟

كما استهدفت هذه الدراسة إبراز أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي أثرت في ارتكاب السلوك المنحرف، والعوامل المرتبطة بوظيفة مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية التي لها انعكاسات سلبية في معدلات انتشار السلوكيات المُنحرفة بالمجتمع، وكذلك العوامل السياسية التي لها انعكاسات سلبية في معدل تفشي السلوك المنحرف، فقد استعان الباحث ببعض من أدوات البحث العلمية منها: الاستبانة وتحوي مجموعة من الأسئلة التوضيحية التي لها علاقة بالدراسة بحيث يُطلب من العينة المبحوثة الإجابة عنها، وتحوي أسئلة مغلقة ومفتوحة اختيارية، إضافة إلى المقابلات الشخصية التي أجراها الباحث مع بعض أفراد العينة المبحوثة.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أنَّ ضعف البناء الاجتماعي المؤسسي للدولة، وحالة الصراع وعدم الاستقرار السياسي صاحبه غياب القانون الرادع؛ ويعود ذلك إلى الفراغ الحاصل في أجهزة الضبط المختلفة في المجتمع مما يؤدي إلى شيوع السلوك المنحرف، كما أنَّ الفقر وانتشار البطالة، والعوز من العوامل التي أسهمت في ارتكاب السلوك المنحرف، إضافة إلى أن الرفقة السيئة أدت إلى تشجيع ارتكاب السلوك المنحرف، ووجود خلل في وظيفة الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية السليمة، كما بينت نتائج الدراسة الميدانية أنَّ الوازع الديني يُعدُّ من أهم الوسائل الداخلية في عملية الضبط الذاتي للفرد؛ لكونه يمنع الاندفاع نحو السلوك الإجرامي.

خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات من أهمها الآتي: مكافحة الفقر والبطالة وإيجاد المزيد من فرص العمل للشباب، وحسن اختيار الكوادر الأمنية والقضائية، وتعزيز أثر منظمات المجتمع المحلي، وتعزيز وظيفة المحاكم والنيابات والإسراع في حل قضايا أفراد المجتمع...وغيرها.

الإطار العام للدراسة:

المقدمة:

يُعد السلوك المنحرف التهديد الأكبر للأمن، ذلك بأنَّ الأمن هو الركيزة الأساسية لاستقرار واستمرار أي تنمية مجتمعية سواء اجتماعيًا أو اقتصاديًا أو نفسيًا. فكلما انتشرت قوى الأمن صاحبه انتشار وتوسع رقعة التنمية، وانتشار العدالة وتلاشى الظلم والقهر، وضعفت شوكة الفقر والبطالة، وأدَّىَ إلى وجود فرص متكافئة بين أفراد المجتمع.

تشير المعطيات الإحصائية أنَّ المجتمع اليمني يسير نحو مرحلة تتصف بمرحلة توسع مساحة الجريمة، حيث شهدت انتشارًا واسعًا خلال السنوات الأخيرة. ومن الإحصائيات الرسمية نلاحظ تفاقم مُعدل الجريمة

* أستاذ مساعد بقسم علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة عدن.

بمختلف أنواعها، ليس في عدن فقط بل في جميع الجمهورية اليمنية خلال الأعوام (2015م –2020م). حيث بلغ إجمالي الجرائم المسجلة بنحو (352723) جريمة، وبمُعدل سنوي يصل نحو (32000) جريمة؛ الأمر الذي يتطلب دراسة الظاهرة الاجتماعية، كونها تهدد استقرار المجتمع، وكشف الأبعاد والدوافع المختلفة التي أدت إلى حدوثها.[1]

إنَّ السلوك المنحرف مُشكلة اجتماعية، وأخلاقية، وسياسية، واقتصادية، قبل أنْ نعرّف بها كحق قانوني وبصيغة أُخرى؛ أنها تعبير للموازنة بين صراع القيم السياسية الاجتماعية الثابتة، والضغوط الاجتماعية المختلفة. والانحراف أحيانًا ناتج عن حالة صراع بين الفرد والمجتمع في ظل غياب العدالة. وكان مفهومه قديمًا يعزى إلى الروح البشرية للمنحرف، والسلوك الطارئ الجديد للفرد؛ هو أساسًا رد فعل للسلوك الاجتماعي المحاط به الفرد.[2] إذ إنَّ ألفرد ليس المسئول الوحيد من انحرافه سلوكيًا؛ بل هناك ظروف موضوعية تهيئ البيئة لمناخ ملائم للفرد لأجل القيام بالفعل المنحرف. لذا لابد من تقصي هذه الأوضاع والظروف وتحليلها وتوضيح أثرها ومدى فاعليتها لدفع الفرد نحو التورط في القيام بارتكاب سلوك غير سوي. وما لا شك فيه أنَّ الدراسة العلمية المتعمقة هي من تكشف ذلك، وتُمكِّن أجهزة الاختصاص والمُخطِّطين والمنفذين للوقاية، والحد من ارتكابها، ومعالجتها؛ لأجل الابتعاد عن الأحكام العقابية الظنية والتخمينية كونها غير مستندة إلى قواعد منهجية صحيحة وصائبة.[3]

مشكلة الدراسة:

يُعدُّ السلوك المنحرف مشكلة اجتماعية خطيرة، مند عهود زمنية قديمة، رافقت المجتمع الإنساني حتى يومنا هذا وبصورٍ عديدة، لأن النفس البشرية تميل نحو الهوى وقدر من الطموح ولو على حساب دينها وأخلاقها وإجماعها القيمي. قال تعالى:(ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها). لطالما هناك روح يوسوس فيها الشيطان تلك النفس الأمارة بالسوء ويُغريها على عمل الشر واقتراف الإثم.

وتشير مشكلة الدراسة في تساؤل رئيس مفاده:

إلى أي مدى يرتبط السلوك المنحرف، بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمعيشية لأفراد المجتمع في ظل مؤسسات الضبط الرسمية؟

أهمية الدراسة:

تمثل هذه الدراسة محاولة من المحاولات القليلة لتشخيص المسببات الحقيقية وراء ارتكاب السلوك المنحرف، كما تمثل هذه الدراسة المتواضعة إسهامًا في تقديم إضافات معرفية جديدة أخرى، في ظل مرحلة تشهد تغيرًا متسارعًا يصعب التحكم في مسيره، أو السيطرة عليه، أو كبح سرعته. لهذا وجب علينا الوقوف بصورة دقيقة جدًا على هذه النوع من الانحرافات السلوكية، وكشف أسبابه وخصائصه محاولين السيطرة عليها وتوجيهها إلى المسار السليم السوي. كونها مشكلة اجتماعية تأتي انعكاساتها سلبًا على البناء الاجتماعي.[4]، إلى جانب ذلك لآبد من تحديد العقوبات والتدابير الاجتماعية الاحترازية المناسبة بحسب كل نوع من سلوكيات المجرمين المُنحَرِفين، لتحقيق هدف حماية المجتمع من انتشارهم وانتشار الجريمة، والعمل على تأهيلهم وإدماجهم في إطار مجتمعهم. والأهم هنا أيضًا معرفة ما إذا كان الخروج عن القوانين الجزائية يُعدُّ مؤثرًا في شخصية الإنسان، ليصبح مختلف عن سائر أفراد المجتمع، رغم أنَّ الإنسان عاش في القدم دون صياغة للقانون ولكن تحكمه قيم وإجماع قيمي ألزمه الانصياع لها وهي الأعراف والعادات والتقاليد.

أهداف الدراسة:

1– كشف الأسباب الحقيقية من ارتكاب الفرد للسلوك الانحرافي.

2- محاولة كشف طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، بالسلوك المنحرف.
3- رصد حجم الجريمة بالدراسة الميدانية في مجتمع الدراسة (مدينة عدن).
4- توجيه ذوات الاختصاص الأمنية والأسرة، والمجتمع، وكل ذات علاقة مسئولة مدى الخطورة التي تكمن من وراء انتشار الجريمة.

حيت سعت هذه الدراسة إلى تأكيد صحة الفرضيات الآتية:

- أنَّ أي سلوك مخالف لقيم المجتمع يُعد سلوكًا منحرفًا.
- النظام السياسي سبب رئيس في انتشار السلوكيات الانحرافية.
- العوامل الاجتماعية والاقتصادية منها: الفقر، والبطالة، وغلاء المعيشة، وارتفاع الأسعار، سبب في نشر الجريمة والانحرافات السلوكية بصفة عامة.
- يرتبط فشو الانحراف بضعف أثر مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية في الحدّ من انتشار السلوكيات الانحرافية.
- تبرز السلوكيات الانحرافية مع انهيار شبكة المعايير الاجتماعية.

منهجية الدراسة وأدواتها:

اعتمد الباحث على بعض المناهج ذات المدلول العلمي لتوظيفها في المكان المناسب حيث استخدم المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي؛ ومنهج دراسة الحالة، لمناسبته لطبيعة هذا النوع من الدراسات، وفي تحقيق أهدافها، وتصنيفها، ثم تحليلها وتفسيرها واستخلاص النتائج، علاوة على مدى تتبع مؤسسات الضبط الاجتماعي تجاه مكافحة الجريمة. كما استعان الباحث ببعضٍ من أدوات البحث العلمية منها: الاستبانة وتحوي مجموعة من الأسئلة التوضيحية التي لها علاقة بالدراسة بحيث يُطلب من العينة المبحوثة الإجابة عنها، وتحوي اسئلة مغلقة ومفتوحة اختيارية، إضافة إلى دراسة الحالة التي أجراها الباحث مع بعض من العينة المبحوثة.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: أُقيمت الدراسة في محافظة عدن كون الباحث أيضًا من أبناء المدينة نفسها.

الحدود الزمانية: هي المدة الزمنية التي استغرقها الباحث لإجراء هذه الدراسة، التي امتدت منذ شهر أغسطس2020/م حتى مارس/2021م.

الحدود البشرية: عينة من ذوي السلوك المنحرف.

مصطلحات الدراسة:

- **السلوك:** كآفة السلوك والأفعال والأنشطة الأخرى المختلفة التي تُصدر عن الكائن الحي بسبب دوافع ومثيرات مُتعددة يسعى من أجلها لتحقيق أهداف معينة نتيجة تفاعل الكائن الحي مع الظروف الاجتماعية والطبيعية، ومن أجل ذلك أُطلق لفظ (سلوك) على كافة الأفعال والأنشطة المرتبطة بحركة الكائن الحي التي تصُدر عنه، وذلك لتميزها في الحركة عن الأشياء الجامدة نتيجة مثيرات خارجية. إذا نقصد بالسلوك بوجه عام استجابة حركية وفردية أي الاستجابات الصادرة عن الكائن الحي.
- **الانحراف:** أي فعل يقوم به شخص ذكر أم انثى، ولا يقبله النسبة الغالبية من الناس أو أفراد المجتمع بما يتعارض مع إجماعهم القيمي المتفق عليه في داخل المجتمع، ويؤدي إلى إلحاق ضررٍ بفرد أو جماعة، بما في ذلك الضرر الذاتي للشخصية المُنحرفة. إلا إن الإنحراف يظل قضية عامة، تتعلق بالمجتمع.[5]
- **الضبط الاجتماعي:** هو عملية الانتظام والاتساق بين ألفرد والنسق الجمعي والمعياري الذي يسود المجتمع. وهو عملية الاتصال والتواصل بين ما هو مغروس من إرث اجتماعي في بيئة وطبيعة النظام الاجتماعي وبين الجماعات الاجتماعية لأجل تحقيق

التناغم والاستقرار في الحياة الاجتماعية بوجه عام. كما أن مفهوم الضبط تعني سيطرة أو احتواء أو تحكُّم مقصود، سواء كان عبر القوانين الوضعية الرسمية، أو الأعراف والتقاليد أو الدين.

– **البيئة الاجتماعية** : يشير الدكتور أحمد زكي بدوي: بأنها تلك البيئة التي تشكل القواعد واللوائح والقوانين والعادات والتقاليد والقيم والعلاقات الاجتماعية، وكذلك اللغة والدين والنظم السياسية واتجاهات التعليم وأنواع الآدب والفنون وعوامل بيئية مترابطة جميعها بعضها مع بعض، ومؤثرة في الإنسان وتؤثر فيه، وهي أيضًا البيئة المادية والاجتماعية المباشرة التي يتعايش فيها أفراد المجتمع بعضهم بعض.(6)

– **المفهوم الإجرائي:** السلوك الإنحرافي هو جريمة بذاتها وهو سلوك يتنافى مع عادات وتقاليد المجتمع فقد يتفق أو يتعارض مع مجتمع آخر باعتبارات ثقافية لِمُجتمعٍ ما، في سلوك المجرم المنحرف، وقد تتفق بالرفض مع نفس المجتمع، ذلك حسب نوع السلوك الإجرامي الذي يرتكبه المجرم. كما أنها ظاهرة من ظواهر الانفصال بين مجموع الغايات والأهداف التي تحددها الجماعة حسب ما تمليه الثقافة السائدة وبين المعايير والقواعد التي يقرها المجتمع والبيئة الاجتماعية بغية في بلوغ أهداف وغايات المجتمع.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت مشكلة السلوك المنحرف؛ كونها جريمة ومشكلة عالمية تواجدت في جميع دول العالم باختلاف حدتها ونوع الجريمة. وباختلاف العوامل والأسباب، اختلفت الحلول والمعالجات، لكنها لم تؤدِ تلك المعالجات إلى تخفيف درجة ارتكابها حيث ظلت السجلات الرسمية تسجل أعلى النسب عامًا بعد عام. من تلك الدراسات الأجنبية منها والعربية حيث سيعرض الباحث هنا اربع دراسات على سبيل الذكر لا الحصر منها:

(1) دراسة سماح سالم (2021م): العوامل المؤثرة في الجريمة من وجهة نظر مؤسسات الضبط الرسمية:

تُعد هذه الدراسة من أحدث وأقرب الدراسات إلى الباحث، حيت اقتربت هذه الدراسة إلى الأسباب التي تدفع الأفراد في ارتكاب الجريمة، وأثر وسائل الضبط في محاربة الجريمة، وأي الوسائل الضبطية الأكثر فاعلية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي. كما بينت الدراسة وجود عوامل ضعف في البناء المؤسسي للدولة، وحالة الصراع السياسي، والأزمات الاقتصادية وانتشار البطالة، وتدهور المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، وما يعانيه النسق التعليمي من تدهور، وضعف وظيفة التنشئة الأسرية، كل تلك قد أسهمت في انتشار السلوك المنحرف. كما توصلت هذه الدراسة إلى نتائج تعزز دراسة الباحث من حيث بعض الأسباب التي تؤدي إلى ارتكاب الأفراد للسلوك المنحرف، رغم حصرها في جانب محدود من السلوك المنحرف وهو جريمة القتل.

(2) دراسة سيسليا شا برت: (2003م) الجريمة النسوية والفقر:

مضمون الدراسة هو البحث في معرفة أنواع السلوك المنحرف الذي تقوم به النساء، والدافع الذي دفع النساء إلى القيام بالفعل لبعض أصناف تلك السلوكيات، وكذلك معرفة علاقة الجريمة التي تقوم بها النساء بالفقر. ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة أنَّ أسباب ارتكاب النساء للجرم يعود إلى المستوى التعليمي المتدني، العمل بأجور زهيدة، وتهميش المجتمع للنساء، والقنوات الإعلامية المختلفة التي تشجع النساء على بعض المفاهيم التي تعكس السلوك غير السوي؛ إذ إنَّ هذه البرامج التلفزيونية تبُث للنساء مفاهيم مغلوطة عن مفهوم التحرر، والشخصية

المستقلة، ونجاح المرأة الحرة وما إلى ذلك، وأنه لا يوجد عامل واحد هو سببًا لقيام النساء بارتكاب الجرم.

(3) دراسة نوري سعدون عبدالله(2001م) العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة:

أشارت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل الاجتماعية المؤدية إلى السلوك المنحرف (الجريمة) وأثر هذه العوامل في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة وثم العودة إلى ارتكابها، ومعرفة أكثر العوامل التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، معرفة السلوك الإجرامي وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والشرعية. كما خلصت هذه الدراسة إلى أنَّ السلوكيات المنحرفة تنتشر بين صفوة الشباب بنسبة أعلى وبنحو 95% من العينة المبحوثة، وأن نسبة العُزاب تمثل نسبة عالية من المبحوثين؛ إذ بلغت 6. 41%، في حين نسبة المتزوجين 31.6%، في حين بلغت نسبة المُطلقين من العينة المبحوثة بنحو 18.3%، والأرامل بنحو 8.3%. كما بينت الدراسة الميدانية انتشار الانحرافات السلوكية لذوي المؤهل التعليمي المنخفض، إذ بلغت نسبة الحاصلين على مؤهل تعليمي ابتدائي 50%، في حين بلغ المستوى التعليمي المتوسط بنحو 30%، و15% من حملة الشهادة الإعدادية، وبنسبة 5% من حملة مؤهل علمي دون مؤهل، وأن العينة المبحوثة تقطن غالبا في المدينة ويقدر حجمها بنحو 65%، يقابله 35% من الريف، وأنَّ أكثر المبحوثين من ذوي الدخل الأقل مقابل الحاجة وبنسبة 65%، في حين 31.7% يسد الحاجة. كما أشارت الدراسة إلى أنَّ الإتجاهات المستقبلية في انتشار السلوكيات الانحرافية في الوطن العربي تشير إلى زيادة حجمها في جميع أنواع الجريمة منها؛ السرقة، الإيذاء، القتل العمد، سرقة السيارات جرائم الحريق، الاغتصاب، التحرش والاعتداء الجنسي.

(4) دراسة ذياب البداينة (1999م) واقع الجريمة في الوطن العربي:

حاولت هذه الدراسة رصد حجم الجريمة في الوطن العربي، واستشراق اتجاهاتها المستقبلية، حيث استندت بيانات الدراسة الإحصائية مباشرة إلى واقع سجلات وزارات الداخلية في الوطن العربي، كما شملت عينة الدراسة عددًا من الأقطار العربية منها: اليمن، السعودية، السودان، سوريا، قطر، الكويت، العراق، سلطنة عمان، لبنان، ليبيا، البحرين، الجزائر، الإمارات العربية، مصر، الأردن. حيث أظهرت نتائج الدراسة هذه أهمية المتغير التعليمي، والاقتصادي في علاقته بالجريمة، ثم العامل السكاني، حيث تختلف الأسباب والعوامل من دولة إلى اخرى في نسبة ارتكاب الجريمة، وفي حالات أخرى قد ترتكب الجريمة من بين العينات الأكثر ثراءًا بسبب الترف، ونتيجة الخوض في معمان التسلية واللعب في مسائل ممنوعة كجرم تعاطي وبيع المخدرات.

الإطار النظري للدراسة:

أولاً: مصطلحات ذات علاقة بالدراسة:

– الجريمة: إنَّ أصل مفهوم جريمة من كلمة مجرم بمعنى قطع وكسب؛ أي كسب مستهجن غير مستحب ومكروه، وكلمة جريمة تطلق على كل فعل أو سلوك لا يقبل من المجتمع أو مرفوض وغير مقبول من أفراد المجتمع، ومخالف للحق والاستقامة.

ويُعرِّف القاموس المحيط السلوك المنحرف في اللغة: جريمة مصدرها جَرَم يَجْرُم؛ بمعنى أذنب ارتكب سلوكًا انحرافيا مُجرَّمًا. ويقال أجرم عليهم وإليهم، جنى جناية وانحرف عليهم، ادَّعى عليه جُرمًا لم يفعله.[7]، كما يعرفه المعجم الوسيط: 1985م: كل أمر سلبي يعاقب عليه القانون سواء كان مخالفة أم جناية.[8] قالَ تعالى:

﴿فجاؤوهم بالبينات فانتقمنا من الذين أجرموا﴾. سورة الروم، الآية 47.[9]

﴿ويحق الله الحق بكلماته ولو كره المجرمون﴾. سورة يونُس، الآية82.[10]

﴿كلوا وتمتعوا قليلًا إنكم مجرمون﴾. سورة المرسلات ، الآية 46.[11]

﴿سيصيب الذين أجرموا صغارًا عند الله﴾. سورة الأنعام، الآية 124.[12]

يتضح لنا أنَّ كلمة الجريمة في معناها اللغوي: تعني إتيان الفعل الذي لا يُستَحب أو لا يُستحسن ويستهجن والامتناع عن الفعل الذي يُستحسن بفعل "يُستَهجَن. إذ إنَّ الجرم هو التعدِّي والذنب والجمع إجرام وجروم وهو الجريمة، إذ يقال إنَّ فلانًا أذنب وأخطأ فهو مجرم وجريم.[13]

كما جاء في القانون بأنه ما يُحرمه القانون ويُرد عليه بعقوبة جزائية أو بتدبير، وانه أيضًا فعل غير مشروع ايجابي أو سلبي صادر عن إرادة جنائية يقره القانون لمُرتكب هذا الفعل عقوبة أو تدبير احترازي.[14]

– المفهوم الوضعي: يُمثل اعتداء على حق أو مصلحة من الحقوق أو المصالح التي يجمعها الشرع أو القانون الصادر بناءً عليه، ويشير الماوردي: أنها محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير.[15]

– المفهوم القانوني: هي كل مخالفة لقاعدة من القواعد التي تنظم سلوك الإنسان في الجماعة، وفي جميع الأحوال؛ هو سلوك فردي في كل عمل أو تصرف مخالف لأمر أو نهي فرضته القاعدة ويباشر في وسط اجتماعي.[16] فالجريمة؛ ما هي إلا دليل لخروجها عن الإجماع القيمي.[17] وأيضًا إنَّه سلوك مضاد للمجتمع ويتناقض مع المجتمع ومبادئه، ويتعارض مع ما هو نافع للجماعة، وما هو عدل في نظرها. وبالمعنى النفسي؛ سلوك متعمد وغير مشروع يصدر عن مصادر نفسية وهي الكبت والاضطراب الداخلي لإشباع احتياجات تدفع الفاعل نحو السلوك المنحرف وتماديه في ارتكاب الجريمة.[18]

ثانياً: ربط المفهوم بالمفهوم القانوني والاجتماعي:

من الواجب إعطاء تعريف الجريمة بحيث يكشف عن خصائصها القانونية ونوعها وحجمها بوصفها كائنًا قانونيًا، وأيضًا العناصر الأساسية التي يتألف منها جوهرها كونها حقيقة إنسانية واجتماعية، وهذا الإتجاه يربط بين المفهوم القانوني للجريمة والمفهوم الاجتماعي للسلوك و انعكس في بعض التشريعات الجنائية فمثلًا؛ قانون العقوبات السابق لعام 1960م ينص في المادة (14) من الفقرة (1) على أنَّ الجريمة؛ هي كل فعل يُرتكب ذات خطورة اجتماعية، ويجرُمه القانون تحت التهديد بالعقوبة، كما أنَّ الفقرة (2) من المادة نفسها تنص على أنَّ الفعل أو الامتناع عن الفعل لا يعني جريمة والفعل هنا يقصد به السلوك المنحرف الذي لم يحدثه الفرد إذا كانت أهميته ضئيلة كونه لا يشكل خطورة إجرامية أي؛ أنه لا يسبب أضرارًا ولا يوصف تهديدًا بالتسبُب بإضرار للشخص والمجتمع أو الدولة.[19]

ويلاحظ مما سبق أنَّ الجوهر الاجتماعي للجريمة يتمثل بذلك الخطر الاجتماعي الذي تتميز به الجريمة سلوكًا مرتبطًا بالفعل، الناتج عن الأضرار التي تلحق بالفرد والمجتمع والدولة. وهذا الجوهر انعكس في تعريف الجريمة في القانون الروسي، إلا إنَّ قانون العقوبات اليمني لعام 1976م لم يكن صائبًا في تعريف الخطر الاجتماعي للجريمة عندما أرجع إلى الأضرار الجوهرية التي تصيب العلاقات الديمقراطية، فمفهوم هذه العلاقات يتسم بالغموض وهو ما لم يوضحه القانون.[20]

– **مفهوم المجرم:** هو مرتكب الجريمة أو من يخرج عن مبادئ سلوكية يعِدَّهُ المجتمع الذي يعيش فيه، وفيه مضرة للفرد فعُقِب عليه بجزاء حددته قوانين هذا المجتمع.[21] ففي علم الإجرام يُشير إلى أنه فاعل الجرم، وفاعل الجريمة قد يكون فاعلًا أصلًا، أو فاعلًا مع غيره، أو قد يكون مشاركًا في ارتكاب الظلم أيًا كان نوع و حجم المشاركة في القيام بالجرم.[22]

– **مفهـوم الضـبط الاجتمـاعي:** هـو عمليـة الانتظـام والاتساق بين الفرد والنسق الجمعي والمعياري الذي يسود المجتمـع. وهـو عمليـة الاتصـال والتواصـل بـين مـا هـو مغـروس مـن إرث اجتمـاعي فـي بيئـة وطبيعـة النظـام الاجتمـاعي وبـين الجماعـات الاجتماعيـة لأجـل تحقيـق التناغم والاستقرار في الحياة الاجتماعية بوجه عام.[23]

– **مفهوم البناء الاجتماعي:** يشير "روبرت ميرتون": أنَّ البناء الاجتماعي تنظيم اجتماعي لبعض الوسائل المقبولة التي تحقق غايات محدودة وهذا التنظيم (المعايير والأعراف هي بمنزلة ضغوط على أفراد المجتمع حين يشرعون في ممارسة أفعالهم[24]، ولا تعد هذه التنظيمات معوقات، وذلك لأن الأفراد يقبلون القواعد بوصفها موجِهات للفعل فينبغي الامتثال لها. كما وصف إميل دور كهايم: أنه تناغم بين النظام وحاجات الكائن العضوي.[25]

ثالثاً: أسباب السلوك المنحرف من خلال مصادرها الثقافية والاجتماعية:

عندما كانت الجريمة عادية، فإنَّ أسبابها عادية كذلك، لهذا نجد" كأنط " رفض البحث في شذوذ الأفراد، ولكن في المجتمع. حيت تنشأ الجريمة عن التنظيم الاجتماعي وما يحدث في هذا التنظيم وما يجد عليه من تفسير أو تحوَّل وتطور بذلك فهي لا تنفك عنه بأي حال من الأحوال. ولطالما المجتمع دومًا مستمرًا، فإنَّ الجريمة هي أيضًا تتصف بالاستمرارية والدوام، أنها إذًا ليست عارضة أو زائلة، ولا تُفهَم الجريمة إلا بِفهم المجتمع وعلاقاته وثقافته في الزمان والمكان المحددين.[26]

ففي الماضي كانت الأنومي أو اللا معيارية تعني؛ مُخالفة أوامر ونواهي القانون، خاصة القانون السماوي وتعاليم الدين.[27] وفي حالة انتشار اللا معيارية تصاب القيم والأعراف والمعتقدات والقوانين في المجتمع بالضعف والوهن، وتفتقد بذلك إلى القاعدة التي تعتمد عليها، بسبب عدم القبول أو عدم جدواها والقناعة بها، وتؤدي هذه الظاهرة من وجهة نظر دور كهائم إلى حدوث قلق وتوتر لذى الفرد الانعزالي ويصبح معاديًا وغير مُكترِث ولا اجتماعي.[28]

(أ) الجريمة وأسبابها من خلال مصادرها الثقافية والاجتماعية:

إنَّ نظريات الجريمة والانحراف ووسائل علاجها أو قمعها إنما كانت تميل إلى تفسير الظاهرة من خلال فشل القانون ووسائل الضبط الاجتماعي (الرسمية وغير الرسمية) في تنظيم إشباع الدوافع والغرائز البشرية غير تلك المُباحة والشرعية والحد منها.

إذ يرى البعض ضرورة دفع الثمن أو المُقابل الذي يجب أنْ يدفعه الجاني مُقابل ارتكابه للسلوك المستهجن بمعنى آخر؛ تشديد العُقوبة عليه كي يتحقق مفعول الردع من خلال الضبط الاجتماعي.

حـاول روبـرت ميرتـون مـرارًا كشـف الوسـائل التـي تستخدمها بعض المجتمعات في وضع الضغوطات، والعراقيـل أمـام الأفـراد والجماعـات، بحيـث يحـثهم ويُحفِـزهُم علـى اتِّبـاع أنمـاط السـلوك غيـر السـوي، والعـزوف عـن غيرهـا مـن الأنمـاط المُقـرَّة فـي المجتمع.[29] وأشار ميرتون إلى أنه كلما اهتم المجتمع بتحقيق الأهداف دون التركيز على نوعية الوسائل التي تطرح، بَيَّن أنه لابد من معرفة الوسائل التي تُعد أكثر فعاليـة، والرسـائل التـي يسـهل اتباعهـا؛ لكونهـا سـتحقق للمجتمـع أهدافاً مرغوبـة اجتماعيًا واقتصـاديًا وأخلاقيًا. ولكن تلجأ المجتمعات في البحث عن أحدث ما توصل إليه العلم والتقنيات الحديثة فقط، دن النظر نحو أبعاد تلـك الوسـائل الحديثـة. فكلمـا كـان هنـاك اسـتمرار فـي التأكيـد علـى تحقيـق أهـداف المجتمـع دون أي مراعـاة للوسـائل المتبعـة علـى الإطـلاق، كـان مـن نتـائج ذلـك إصابة المجتمع بالتفكك، ويُربك النظام وتعمَّهُ الفوضـى، ويصبح المجتمع في حالة اللا معيارية وترتفع فيه نسبة

الجريمة. فيمكن تمييز السلوك من وجهة نظر اجتماعية كونها ظاهرة من ظواهر الانفصال، وعدم الترابط والوفاق بين مجموعة الغايات والأهداف التي تحددها المجموعة حسب ما تمليه الثقافة السائدة، وبين "المعايير" والقواعد التي يقرها التنظيم الاجتماعي والبيئة الاجتماعية لتحقيق، الغايات وبلوغ الاهداف.[30]

(ب) صوَّر الضبط الاجتماعي للسلوك المنحرف في المجتمع:

1) الأسرة: هي أُولى مراحل التفاعل الاجتماعي يلتقط فيها النشء أبجديات القيم والمعايير الخاصة بمجتمعهم، على سبيل المثال؛ يتعلم الأطفال الفرق بين الخطأ والصواب، وبين السلوك الحسن والسلوك السيء، والمعايير التي تُفرِّق بين وظيفة النوع (ذكر – أنثى) وتقبل سلطة الأبوين، حيث يُصاب الأطفال بالحرج وتأنيب الضمير إن قاموا بانتهاك هذه القوانين الاجتماعية.

2) المدرسة: تعد المدرسة نسقاً مهماً يتفاعل فيه التلاميذ اجتماعيًا، وتوضع أُسس السلوك السوي، وطريقة اللبس، وأسلوب الكلام، والصح والخطأ وغيرها من الأشياء التي يتوقعها المجتمع. ويتم بلوغ هذا المستوى عن طريق بعض الجزاءات +++– مثل التقدير في إعطاء التلميذ درجات للسلوك السوي وحسن العمل والالتزام، أو معاقبته مثل: الطرد أو التوبيخ والتأنيب، أو التوقيف عن الدراسة لما تقضي به الأنظمة التعليمية داخل المدرسة. كما تؤثر تصرفات بعض المعلمين تأثيراً في شخصية التلاميذ والتحيز تجاه تلاميذ على حساب تلاميذ آخرين، أو الصرامة في مُعاقبة التلاميذ وبصورة جارحة للمشاعر تجعل من التلميذ أكثر عدوانية وشراسة، وعدوًا لذاته والمجتمع.[31]

3) مجموعة الأصحاب: إنَ الأنداد الذين يتعامل معهم الفرد لهم أهمية خاصة في تشكل وبناء شخصيته وآرائه ومشاعره وميوله وإنَّ الرغبة في كسب الأنداد والقبول بهم هي في حد ذاتها مصدر مهم للضبط الاجتماعي، كما أنَّ الخوف من عدم القبول أو السخرية التي تأتي من مجموعة الأنداد يكون له أثر كبير في سلوك ألفرد وتصرفاته، فهذه الضغوط تسهم في الانصياع لمعايير وأنماط المجتمع الأكبر و تمثيل الأدوار التقليدية التي يحددها المجتمع لكلا الجنسين في المجتمع. كما أنَّ مجموعة الأنداد والانصياع لهم يُسهِم في توليد الانحراف خاصة وسط الصبية صغار السن؛ إذ يجبرهم الأنداد أحيانًا على تبنِّي بعض الأنماط السلوكية المنحرفة مثل: (التغيب أو الهروب من المدرسة، أو شرب الخمر، أو تعاطي المخدرات، أو السرقة، أو البحث خلف الفتيات) وغيرها من السلوك في مرحلة عمرية مبكرة.

4) وسائل الإعلام: تمارس أجهزة الإعلام الضبط الاجتماعي من خلال آليات ترتيب المعايير وترتيب الأجندة؛ وهذه تساعد على السلوك الانصياعي بشكل عام، مثل تقبُل الوظيفة التي يحددها المجتمع للرجل في علاقته بالمرأة؛ ذلك من خلال المواد الإعلامية، عبر الدعاية المصاحبة لحملة مكافحة داء الإيدز مثلًا، وبالطريقة التي توحي بها للناس كيف يُفكرون فإنها ترتب المعايير وترتب الأجندة، وعن طريقها تمارس عملية الضبط الاجتماعي بصورة فاعلة.[32]

5) أثر الأمن(الِدين والقيادة): مفهوم الأمن مفهوم شامل، فقد يعني الأمن النفسي، أو الروحي، أو المجتمعي. ومن أبرز أنواعه السلام والأمان؛ أي أنْ يعيش الإنسان دون خطر يهدد حياته وجسمه أو حاجاته الحياتية الأساسية من مسكن، ومأكل، ومشرب، وملبس. أمن المجتمع يعتمد على وجود قيادات شعبية، وسياسية، وفكرية على مستوى عالٍ من الكفاية ذلك من خلال وجودها كقيادة للمجتمع بحيث تورث اطمئنان القلب التام والسكون.

6) الخدمة العسكرية (التجنيد العسكري):_تُعدُّ الخدمة العسكرية من الإجراءات التربوية التي كانت تقوم بها

سياسة الدولة وخاصة للمنحرفين والهاربين من أدائها والعاطلين عن العمل، وعلى طلاب المدارس الثانوية. لكن تلك الخدمة العسكرية تم إلغاؤها تمامًا، مّما سبب كثيراً من المشكلات الانحرافية السلوكية للشباب عامة، وجعلتهُ يعيش حالة فراغ طويل.[33]

يمكن الإشارة إلى بعض الأسباب التي تحوّل الفرد من شخصية سوية إلى شخصية منحرفة منها:

1) الأسرة المُفَككة: وهي البيئة الاجتماعية التي تقوم بتشكيل الطفل منذ ولادته وفقًا لنوع العلاقات السائدة في الأسرة حيت تكون عاكسة لهذه التنشئة، ومن البديهي أنَّ الأسرة التي تسودها علاقات غير سوية تؤدي إلى نشؤ الطفل نشأة غير سليمة ويصبح عرضة للانحراف السلوكي.

2) كُثرة السكان (حجم الأسرة): تزداد مظاهر الانحرافات السلوكية في الأماكن المكتظة بالسكان؛ كونها بيئة سكانية موصوفة بالازدحام السكاني، وبيئة تتجمع فيها الفئات السكانية الفقيرة المختلفة الثقافات وخاصة في المدن، وتكثر فيها المشكلات الانحرافية المختلفة منها: القتل، الاغتصاب، السرقة، المخدرات.

3) العامل الاقتصادي: يُشكل الاستقرار الاقتصادي عاملًا رئيسيًا للاستقرار النفسي والاجتماعي، حيت تتيح الجوانب المادية للأسرة فرصًا كبيرة في تربية أبنائها التربية الحسنة، في حين العوز والفقر يصاحب معه العديد من المشكلات التي يُصاحبها ثغرات معينة تؤدي إلى تفكك الروابط الأسرية والاجتماعية، وإمكانية الانحراف. لا يعني هنا أنَّ الفقر بالضرورة يقود إلى الانحراف، لكنه يظل عاملاً مرتبطاً ببيئة المجتمع الذي يقطنه الأفراد بقِيَمه، وأخلاقه، وثقافته، وفلسفته العامة للحياة.

4) جمود قواعد الضبط الرسمية: حيث يؤدي عدم مسايرة القواعد للمتغيرات الاجتماعية إلى العجز عن أداء وظائفها حتى تبدو تلك القواعد عقيمة وغير مُكيفة مع متغيرات الوضع الاجتماعي المتغير دومًا.

5) أصدقاء السوء: هم من يُشكِّلون البيئة الاجتماعية الثانية بعد الأسرة في تأثيرها في شخصية الطفل، بحسب ما يكونون عليه من خير أو شر يكون ذلك الفرد، حيت أشار القرآن الكريم من سورة الفرقان، الآية(28– 29) بقوله تعالى:﴿ياويلتا ليتني لم أتخذ فلانًا خليلًا لقد أضلَّني عن الذكر بعد إذ جاءني وكانَ الشيطانُ للإنسان خذولا﴾.[34]

6) وسائل الإعلام والتوجيه: أصبحت وسائل الإعلام تغزو كل بيت وأسرة بوصفها نوعاً من التوجه الإعلامي الاجتماعي، ولِتُشارك في تشكُل عقلية الأفراد من الجنسين، خاصة الصغار، فأصبح نفوذ الإعلام، واختراقه للأفراد يفوق الأسرة في التوجيه والتربية، الذي بالإمكان أنْ يصل إلى مرحلة مسح العقول أو تنويرها. لذلك لابد من توجيهها بما يتفق مع القيم الاجتماعية التي ارتضاها الإجماع القيمي في المجتمع، أو مراقبة الأسرة قدر الإمكان للمواد الإعلامية التي تُبث في القنوات الإعلامية في داخل الأسرة.

7) ضُعف الرقابة الجزائية: حين لا يقوم المختصون في تنفيذ الجزاءات الاجتماعية بدقة يؤدي إلى تعرض المعيار العقابي للاستهتار والهزل وغياب هيبته في المجتمع.

8) الجزاءات الضعيفة: عندما لا يتناسب حجم الجزاء مع نوع الجرم، أو يفوق الجرم فإنه يسبب خللاً وعدم امتثال ورفض تقبل الجزاء، ويضيف ظلماً في عدالة الجزاء.[35]

ثالثاً: أثر الثقافة في الصفات الأخلاقية للفرد:

تعد خصائص البيئة، والوسط الاجتماعي والثقافة المهيمنة على الأفراد هي المادة الخام التي تُبنى عليها صفات الفرد؛ فيها يتبلور العقل والمزاج لذا فإنّ الأخلاق السائدة في المجتمع هي من تسهم في بناء الصفات الأخلاقية بمعنى أنَّ الأخلاق السائدة في

المجتمع هي المحصلة الناتجة من تفاعل القوى المزاجية والعقلية مع عوامل البيئة الاجتماعية والثقافية. إنَّ الثقافة في نظام المجتمع الطبقي تطبع كل شخص بخُلق خاص تبع طبقته. فالأشراف مسيطرون متكبرون والعبيد أذِلاء خانعون. في حين الثقافة في مجتمع النظام الاشتراكي تؤثر في أخلاق ألفرد وتجعله متعاوناً بعيداً عن الأنانية والغطرسة. يشترك في أمور غيره ويشترك غيره في أموره. بمعنى أنَّ كل ثقافة، يسري فيها تيار أخلاقي خاص ينساق فيه الفرد مُتأثرًا بالمعايير الأخلاقية السائدة من حيث إنه كانَ خيّرًا أم شراً، وفي مسائل تتعلق ب: الصواب والخطأ، وما يجوز وما لا يجوز. إنَّ معايير الضبط الاجتماعي تضل نسبية من مجتمع إلى آخر. لذا فإن القيام بالفعل المنحرف بمعنى؛ الجنوح عن صراط المعايير يبقى أمرًا نسبيًا، والسلوك الشاذ في ثقافة ما قد يكون سلوكًا عاديًا بالنسبة لمعايير وقيم ثقافة مجتمع آخر. فالسرقة مثلًا؛ تعد من الجرائم في المجتمعات الحديثة. لكنها تبقى مُباحة في كثير من المجتمعات البدائية القديمة؛ ذلك بوصفها نوعاً من أنواع البُطولة، كذلك ثقافة مجتمع الأسبطريين، كانت غالبًا ثقافة عسكرية، فكان النشء يتمرَنون على ممارسة السلوك المُعنَّف وأعمال العنف، فلم ينظروا إلى جُرم السرقة بوصفه جرماً، بل بوصفه؛ نوعاً من الإنجاز العظيم البطولي.[36]

الشيء نفسه بالنسبة للقبائل التي تُسمى بآكلة اللحوم البشرية، فإننا من المؤكد ننظر إليهم بوحشية ومجتمعات ذات سلوك حيواني بشع للغاية، لكنه يبقى أمرًا مقبولًا لذى بعض القبائل، منها مثلاً؛ قبيلة(الشيمس)في الصين؛ فإنهم يأكلون لحم أكباد الأعداء بعد النصر عليهم وقتلهم؛ لاعتقادهم أنَّ الكبد (مركز الشجاعة) بذلك تسري فيهم هذه الصفة.[37]

يظل موقف الناس من القيام بالجريمة ومنها وأد البنات والأطفال.. إلخ. متوقفاً على طبيعة الثقافة السائدة. فعند "الغالة" "سكان فرنسا الأصليين" كان القتل مباحًا أحيانًا، المريض مثلًا؛ كان يُقتل، كذلك الشخص الشديد الفقر ذلك بِنية تنظيف المدينة منهم. إضافة إلى أنَ ثقافة سكان الأسكيمو تبيح قتل المُسنين من أهاليهم. وفي إسبارطة القديمة تبيح وأد البنات وكان مُباحًا فيها كمثل عرب الجاهلية. والأخذ بالثأر تعد من الأمور المشرِّفة والجريئة في ثقافة بعض المجتمعات وإلى يومنا هذا، في حين يعد جرماً لذىَ المجتمعات الأخرى ويُعاقب عليه القانون.

خلاصة القول؛ إنَّ كثيراً من السلوك المنحرف الموصوف بالجرم التي أكدتها الأدلة الأنثروبولوجيا منذ عصور طويلة كان علماء النفس يعزون فيها إلى الفطرة والوراثة، ترجع إلى حدٍ كبير إلى الفوارق في الثقافة، بل مؤكِدين أنه لا يوجد امرأة بطبيعتها مُسالمة، أو مجرمة، أو خائنة، أو سلبية، وأنَّ الرجل بطبيعته خشن وعدواني. في دولة غينيا قبيلة (تشامبولي) يقوم الرجل بأعمال المرأة، وتقوم المرأة بأعمال الرجل. لذلك قد تتصف المرأة بالخشونة والسيطرة ، في حين يوصف الرجل بالتخنث والضعف وإنْ وجد رجل يميل نحو التسلط وعدم الخضوع للمرأة وتبيان شخصيته الرجولية، فإنه يعد شاذًا لذا؛ نؤكد القول إنَّ السلوك الإجرامي السوي و غير السوي يجب تفسيره في إطار ما وصل اليه المجتمع من ثقافة.[38]

رابعاً: أثر القرآن الكريم في إطار تشكل السلوك الاجتماعي للإنسان:

العقيدة الدينية تسهم بإسهامها المؤثر والفعال، في تشكل اتجاهات الأفراد، وآرائهم ومواقفهم وتنظيم سلوكهم وتوجهاتهم؛ نتيجة تأثير المعتقدات الدينية في ضبط السلوك وتوجيه الاتجاه السوي. لا نُنكِر هنا من يستغل توظيف الدين في توجيه التوجيه غير السوي من خلال ممارسة العنف والإرهاب والتطرف والطائفية

المذهبية.[39] يحتل القرآن الكريم مكانة مُقدسة و منزلة سامية في قلوب وعُقول المسلمين، حيث حدد القُرآن الكريم منهجًا مُعينًا وصريحاً بحيث تسير الأمة في مجالات حياتها المختلفة سواءً اجتماعية أم اقتصادية أم نفسية.[40]

جاء القرآن لِيُهَذِّبْ غرائز الإنسان وينسجم مع فطرته، ويرتقي برغباته، فلم يطلب منه الانعزال عن واقع الحياة والعيش في حُصن أو دير ويحرم من الإسهام المنوط به في هذه الدنيا ولم يطلق له العنان كي يُفسد في هذه الارض ويقضي على الحرث والنسل أو أن يعيش كما تعيشُ البهائم؛ يأكل ويشرب ويتناسل غير مدرك حق الله عليه. إنَّ الله وضع ميزانًا دقيقاً في كل شيء، لم يدع أحدهما يطغى على الأخر، و هذا يدفع الفرد إلى عدم إصدار سلوك أو حكم خارج الموقف أو النص القُرآني نحو كل مشكلة تحدث في حياته. القرآن الكريم لم يدع أحدًا يطغى على الآخر وحرَّم إصدار أي سلوك أو حكم خارج النص القرآني نحو مشكلة تحدث في حياته. بمعنى: أن القرآن:

1) أكد على ضرورة اهتمام الإنسان بأخيه الإنسان مُدركًا أنَّ الإنسان لا يستطيع العيش بعيدًا عن جنسه، فاهتم بصلة الرحم، وأكد دعمها، واهتم بالجار وعلاقة الجوار ودعا إليها؛ قال رسول الله ﷺ: (مازالَ جبريل يوصيني بالجار حتى ظننتُ أن سيوَرِثه)، فأوجد صيغة العلاقة بين المسلمين وغير المُسلمين سوآءً أكانوا أهل كتاب أم دون ذلك.[41]

2) وضع للمسلمين من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية مُشكِّلًا إطارًا سلوكيًا مُميزًا للجماعة المُسْلِمة يغنيهم البحث عن نظم أخرى، ولم يعثر البشرية على الشمولية الأسرية على مر الأقطاب كالنظام الاسلامي.

3) قدم إطارًا سلوكيًا شاملًا لكل مسلم وفي مجال عمله؛ فجعلَ من العدل منهجًا.[42] ووظيفة للقاضي انطلاقًا من قوله تعالى:﴿وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾ سورة النساء آية 58.[43] كما حدد القرآن للطبيب والمعلم والصانع، والزارع، والمهندس، والعامل. وغيره كل منهم عملًا، وحدد للجميع إطارًا سلوكيًا إسلاميًا للعمل بينهُم وفي قوله تعالى: ﴿من عمل صالحًا من ذكرٍ أو أُنثى وهو مؤمنٌ فلَنَحُيينَهُ حياةً طيبة﴾ سورة النحل آية 97.[44]

4) حث القرآن الكريم على الزواج ورغب فيه وعالج كل الأثار السلبية التي قد تترتب عليه بشكلٍ يُحقق صالح الطرفين ولا يضُر كل بالآخر، كما أوجدَ صيغة عملية تطفي علاقة الرجل بالمرأة، واتبعت كافة التجارب، أنَّ ما عداها هو الباطل، والذمار للأخلاق والصحة والمال والمُستقبل.

أشارَ القرآن في جريمة السلوك غير السوي مثل؛ السرقة، والزنا، والبغاء، والمعصية، لِمُختلف الشخصيات الإنسانية التي تسلك سلوكًا منُحرفًا؛ فالسارق مثلًا: قال تعالى:﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاءً بما كسبا نكالًا من الله والله عزيز حكيم﴾ سورة المائد آية 38.[45] في حين سلوك الزِنا للزاني والزانية، قال تعالى:﴿ الزانية والزاني فاجلِدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بِهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين﴾ سورة النور آية2.[46]

ناهيك عن الآيات القرآنية التي تحدد المنهج الإسلامي للسلوك مع غير المسلمين حيث يكفي هنا عرض الآية التي حدد القرآن فيه الإسلام عن باقي الأديان بقوله تعالى:﴿قولوا آمنَّا بالله وما أُنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم، واسماعيل، واسحاق، ويعقوب، والاسباط، وما أُوتي موسى، وعيسى، وما أوتيَ النبيون من ربهم، لا نفرق بين أحدٍ منهم ونحن له مسلمون﴾ سورة البقرة آية 136.[47] في حين مفهوم العدالة قد جَعَلَه القرآن قاعدة أساسية لِنظام الحُكم

الإسلامي وقيمة لا يُستهان بها من قيم الإسلام الكُبرىَ، فحارب بذلك نزعة الهوى والبغضاء والميول الشخصية التي تُحرِّف السلوك لدى الفرد عن جادة الصواب والحق. لذلك وضع القرآن الكريم إطارًا لسلوك المسلم، سوآء في القتل؛ "حديث عن "يعلى شداد بن أوس" عن رسول الله (ص) قال: إن الله كتبَ الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القِتلة، وإذا ذبحتم فأحسِنوا الذِبحة، وليحد أحدكم شفرته، وليرح ذبيحته.(*) كذلك في وضع اليتامى، والأرامل، والأسرة، والنساء، والشيوخ، والوالدين، والأبناء، والرؤساء، والمرؤوسين، والأزواج، والزوجات، والمؤمن، والعاصي، وأهلِ العلم، والجُهلاء، غير ذلك من الفئات التي وضع لها القرآن حدوداً ومصالح واضحة تنسجم مع طبيعة هذا الدين، قال تعالى: ﴿الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمرَ الله به أن يوصل ويفسدون في الارض أولئك هم الخاسرون﴾ سورة البقرة آية 27.(48)

إنَ ما أشتمل عليه القرآن الكريم من هذا العرض المُجمل لسلوك المجتمع الإسلامي تجعله بعيدًا عن السلوك المنحرف، والظلم، والروح المريضة والشاذة ذات النزعة الأنانية، وعدم الغوص في اتجاهات سلوكية تتناقض مع الإجماع القيمي للمجتمع الإنساني. جاعلين القرآن هو الرافد الرئيسي لمعلوماتهم وأفكارهم وتوجهاتهم اليومية.(49)

خامساً: بعض الاتجاهات النظرية في تفسير السلوك المنحرف:

1- النظرية الاجتماعية: تذهب هذه النظريات في تفسيرها للسلوك غير السوي أنه سلوك مُحدد بالمتغيرات الاجتماعية الطارئة، وتأسس دعامة هذه النظريات على مسلَّمة أساسية، وهي أنَّ الأفراد يعيشون المواقف الطارئة في حياتهم وهم خالون الوفاض؛ إذ إنَّ لديهم مخزونًا وافيًا من الخبرات تكفيهم مع المواقف الطارئة الجديدة، وأنَّ العِلة وراء أي سلوك منحرف إجرامي نتيجة عوامل تطرأ فجأة في المجتمع ككل أو بصورة جُزئية إلى ظروف البيئة التي يعيش في ظلها الفرد ويتأثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة، حيث ظهر اختلاف بين العينة في أهمية أثر تلك العوامل في سلوك الأفراد والجماعات. ركز بعض العلماء على العامل الاقتصادي وبخاصة النظام الاقتصادي، خاصة أصحاب الاتجاه الفلسفي الاشتراكي بوجه عام. في حين البعض الآخر من العلماء ركز على عامل الصراع الحضاري، وغيرها من العوامل التي تنتج متغيرات اجتماعية تكون صادمة مما تؤثر في حياة الأفراد ومنحى سلوكهم.(50)

2- نظرية الثقافة الفرعية: تشير الدكتورة "سامية محمد جابر إلى(أنَّ الثقافة الفرعية تمثل انساقًا للثقافة الفرعية في المجتمع). حاولت نظرية الثقافة الفرعية تفسير السلوك المنحرف من خلال تركيزها على نوعين من الجريمة منها؛ الجريمة والجُنح، مُسلِطة الضوء على العوامل التي تكمن من وراءها، مُعتمدة على المدخل السيكولوجي الاجتماعي والثقافي، إنَّ عناصر الثقافة الفرعية تتحدد باللغة والقيم التي يتبناها الفرد، ثم السلوك، في حالة انسجام مؤشرات الثقافة الفرعية مع قيم الجماعة المنحرفة ولغتها المشتركة مع تفشي القيم والسلوك فإننا لا نستطيع اقتراح مدخل للثقافة الفرعية. وبالإمكان تحديدها إجرائيًا على النحو الآتي:

1- ارتفاع معدل القيم السلوكية المنحرفة بين أعضاء الجماعة يرتبط بارتفاع معدل المعلومات من الألفاظ اللَغوية.

2- يوصف هؤلاء الأفراد على درجة عالية من إتقان الألفاظ المشتركة وقيامهم بأعمال سلوكية منحرفة غير مشروعة.

3- استعمال لغوي مشترك من اللفظ والمصطلحات سواء في أثناء الحديث أو الكتابة.

4- انحراف القيم من قبل الفاعل والعمل على إتقانها

مع القُرناء.

5- ارتباط السلوك المنحرف بالقيم المنحرفة غير المشروعة، هذا يُمثل الحد الأدنى للثقافة الفرعية.

6- لكُلِ ثقافة فرعية منحرفة قضاياها الأساسية المختلفة سواء كانت مُعلنة أم غير مُعلنة في كل عناصرها الثقافية (اللغة – الألفاظ – الرموز – الإشارات – السلوك).

يعد استعمال مفهوم الثقافة الفرعية في النظرية الاجتماعية بصفة خاصة في الاهتمامات والدراسات ذات العلاقة بالسلوك والانحراف، والجنح، إلا إنه يظل استعمالًا مُبكرًا.

3- نظرية التفكك الاجتماعي: جاءت هذه النظرية من واقع المجتمع الأمريكي والمجتمعات التي مرت على مسامع رائد النظرية الأمريكي "ثور ستن سيلين" بحكم معاصرته للمجتمع الأمريكي في حينها. يشير سيلين أنَّ الإنسان يعيش حياة بسيطة خالية من التعقيدات والمسببات للجريمة، هذا بصفة خاصة إنسان الأرياف، فالعشيرة تَعِينهُ من تكاليف الحياة البسيطة إنْ استدعته الحاجة؛ ومن ثمّ لا توجد لديه المقدمات في تحوله مُنحرفًا أو مجرمًا، كما هو الحال في المجتمعات؛ المتحضرة إن مسته الحاجة المادية والعوز في حين يجعله باعثًا للحقد والكراهية بحق أبناء مجتمعه ما يُسهل عليه الاندفاع في سلوك غير سوي في ارتكاب الجريمة سواء السرقة أو القتل غير ذلك.[51]

4- **النظرية الاقتصادية:** يرى بعض من دوي الاتجاه الاشتراكي ومنهم الهولندي "وليم بونز" أنَّ السلوك المنحرف هو نتاج النظام الاقتصادي الرأسمالي وما ترتب عنه من أوضاع وظروف وأحوال اقتصادية سيئة منها؛ الفقر والعوز وانتشار كبير للبطالة وللأيادي العاملة المُستَغَلَّة بسبب الظلم وغياب العدالة. كما يضيف وليم إلى أنَّ النظام السائد عالميًا هو نظام رأسمالي فاسد تمرس السلوك المنحرف الإجرامي؛ حاول وليم خلال كتابه "المجرم نتاج النظام الرأسمالي"، معتبرًا أنه جاء بنظام اقتصادي بعيدًا عن المنافسة الجماعية الشريفة، حيث أوجد فرصًا فردية غير مُتكافئة وصراعًا طبقيًا حادًا ضاعف من حدة الفقر والاستغلال؛ جميعها مسؤولة عن كافة الانحرافات السلوكية الناتجة عنه مختلف جرائم المال والاعتداء على ممتلكات الغير.[52] وتؤيد النظرية الماركسية الاتجاه السابق إلى طبيعة النظام الرأسمالي في تفشي السلوكيات الإجرامية المنحرفة في المجتمع وعدم انتشار المساواة بين طبقات المجتمع، وغياب العدالة الاجتماعية. ويؤكد "بونجر" في مؤلفه(الإجرام والأوضاع الاقتصادية) بوصفه النظرية الماركسية في تفسير ظاهرة السلوك المنحرف الإجرامي على أساس أنها ظاهرة اجتماعية ترتبط بالأوضاع الاقتصادية التي صاحبت النظام الرأسمالي، مؤكدًا بونجر أنَّ النظام الاقتصادي في ظل العالمية الرأسمالية تعني استمرار ظاهرة السلوك الإجرامي المنحرف في ظل استمرار العملية غير المُتكافئة بين الظروف الاقتصادية غير المُلائمة مع النظام الرأسمالي القائم على خلق الفوارق الطبقية الاجتماعية في حين أنه يمهد استمرار الجريمة. علاوة على أنَّ النظام الرأسمالي يترك آثاراً اقتصادية واجتماعية ونفسية في غالبية أفراد المجتمع، وهذه الآثار تتمثل باستمرار في بروز ظاهرة الفقر، والبطالة، والتسوَّل، وتدني المستوى التعليمي للطبقة العاملة في المجتمع بما ينعكس سلبًا في حجم انتشار الظاهرة.[53]

سادساً: الملامح الرئيسة للسلوك المنحرف في إطار بنية المجتمع اليمني:

تناول الباحث خلال الجزئية السابقة (أولًا) من المبحث الأول للفصل الثاني بعض النظريات الاجتماعية التي تُعالج السلوك الاجتماعي، سنتناول هنا الملامح الرئيسية للسلوك في إطار بُنية المجتمع اليمني، وجهود مكافحة الانحراف في المجتمع اليمني.

1- اتجاهات السلوك: الإنسان كائن اجتماعي يتأثر بالظروف والمواقف التي تواجهه خلال مراحل حياته،

هذا التأثُر في سلوكه مقابل القضايا والأحداث التي يتعامل معها، الذي ينبغي التنبيه إليه؛ هو ذلك التأثُر السلبي الذي جعل الإنسان بعيدًا عن ضوابط الفهم الصحيح لقواعد السلوك السَّوي. ذلك الأمر يُؤلف مُقدمة قوية تجعله ينخرط في عالم السلوكيات المنحرفة التي تكون بوادرها مُؤهلة للوقوع فيها. وتزداد الأهمية خُطورة في بعض مجالات الحياة التي ترتبط حياة المجتمع بها ارتباطا وثيقًا، وتتأثر مصالح الأفراد والجماعات بها تأثُرًا بالِغًا منها على سبيل الذكر: مجال القضاء، ومجال التربية، ومجال الإعلام، ومجال الأمن، في حين أنَّ القانون يعد أساس الحكم وفيه تُعَمَّر البلاد وتنمو به الأموال، ويكثُر بها النسل، ويأمن بها الناس، ويقمع بها الناس الظالم والفتن، وتذوب منافذ الجريمة والفوضى ويتحقق به العدل، ويُنصَّف به المظلوم، وتترسَخ دعائم الأمن في ربوع البلاد.

اليمن مثل غيرها من الدول النامية؛ لا تخلو من المشاكل الاجتماعية، وانحراف السلوك رغم الجهود التي تبدل لمواجهتها، إلا إنها جهود متواضعة وموسمية، تتلاشى وتُهمل لمجرد زوال موسم الاجتهاد في مواجهتها. وهُناك العديد من الجرائم التي ترتكب في اليمن بمقاييس مئوية مُتفاوتة منها؛ القتل بالخطأ، والقتل العمد، الرشوة، الزنا، السرقة، التزوير، التحايل، الاعتداء الجسمي والأذى الجسماني، وخيانة الأمانة، والاختطاف، وهتك العرض، الخيانة الزوجية، البسط على أراضي الدولة، ترويج المخدرات، وغيرها من الجرائم التي تشكل خطرًا اجتماعيًا.[54]

سابعاً:علاقة البيئة الاجتماعية بالسلوك المنحرف من وجهة نظر روبرت ميرتون:

يشير ميرتون إلى أنَّ السلوك المنحرف ذو صلة كبيرة بين الفرد ومجتمعه، وما يتخذه ذلك المجتمع من مواقف تجاهه، أو أنه يعتمد بالدرجة الأولى في مدى تكيف الفرد مع المعايير التي تفرض عليه من قبل المجتمع لتحقيق الغايات والأهداف المطلوبة والمرغوبة اجتماعيًا. ويتم التوافق "السلبي أو الإيجابي" والتكيف مع معطيات البيئة الاجتماعية من خلال اختيار واحد من خمسة مواقف أو بدائل وهي على النحو الآتي من خلال جدول(1).

جدول رقم (1): يحدد المواقف والأهداف الثقافية والمعايير

المواقف		الأهداف الثقافية	المعايير
الأول	التقيد والالتزام	+	+
الثاني	التجديد	+	−
الثالث	الطقوس	−	+
الرابع	الاغتراب	−	−
الخامس	الثورة	+	− / +

هكذا تشير نظرية ميرتون إلى الكيفية أو المعايير "الأسباب" المؤدية نحو الانحراف في سلوك الفرد والجماعة في أي مجتمع من المجتمعات، التي تتحد في اختيار المنحرف لموقف التجديد "كما أشار الجدول السابق" حيال تحقيق رغباته وأهدافه.

إذ إنَّ كلَّ من يحدد موقفه بناءً على هذا الاختيار إنما يتم له تحقيق الأهداف والرغبات. إنَّما يتم له تحقيق الأهداف التي تؤكد عليها ثقافة المجتمع أو تحقيقه من ناحية أخرى للمعيار أو الوسيلة التي ينال بها أومن خلالها احترام الجماعة والمثال على ذلك

تتصف به المجتمعات الصناعية، وما تتميز به ثقافتها من تأكيد وتركيز على الثروة لما يرتبط بها من نفوذ وسلطان. لذلك نجد الأفراد في هذه المجتمعات يسعون إلى تحقيق الثراء لأجل الوصول إلى غاياتهم في تحقيق المتعة المادية والمعنوية.

حيث أشار النموذج السابق ل "ميرتون" إلى أنَّ أفراد الجماعة يسعون نحو التجديد للوسائل والاختراع التي بها تتحقق أهدافهم" الثروة ". ميرتون يضرب هنا مثلًا عن هذا النموذج: الحالات التي يلجأ إليها أصحاب الصناعة والتجارة في استخدام مختلف وسائل الغش والتدليس في معاملاتهم، أو في أثناء تعاطي الرشوة وارتكاب الجرائم والاختلاس من قبل الموظفين. وغير ذلك من وسائل جمع الثروة عن طريق استخدام العديد من الوسائل " المعايير " الجديدة غير المشروعة ، منها أيضًا تحول بعض الأفراد إلى "ديوث" "وقوادين" وممارسة الدعارة والميسر، والاتجار بالممنوعات كالخمور والمخدرات، و استخدام العنف الجسدي، أو التهديد والابتزاز، والسطو، على المصارف والمراكز التجارية وغيرها. كل ذلك لتحقيق مصالح مادية خارج السلوك السوي.[55]

وتوضح المؤشرات الإحصائيات الخاصة بالانحراف السلوكي إلى زيادة كبيرة في حجم السلوكيات المنحرفة بمُختلِف أنواعها.

جدول رقم (2) يوضح توزيع أصحاب السلوك المنحرف المُتهَمين بالسلوك المنحرف بمختلف أنواعه بحسب الحالة لتعليمية في محافظة عدن. للأعوام(2015حتى 2017م).(*)

رقم	الحالة التعليمية	التكرار 2015م	النسبة %	التكرار 2016م	النسبة %	التكرار 2017م	النسبة %
1	أمي	288	20	367	21	279	17
2	متحرر	45	10	195	11	152	9
3	ابتدائي	452	31	462	27	428	27
4	إعدادي	187	13	236	14	215	13
5	ثانوي	288	20	360	21	457	8
6	دبلوم	37	3	54	3	37	2
7	جامعي	61	4	54	3	46	3
	إجمالي	1458	100	1728	100	1614	100

(*)المصدر، وزارة الداخلية فرع عدن(قسم الإحصاءات الجنائية) 2020م.

كما يشير جدول رقم(3) إلى توزيع المُتهَمين بالسلوك المنحرف بمختلف أنواعه، بحسب الحالة التعليمية في محافظة عدن. للأعوام (2018م حتى2020م).(*)

الرقم	الحالة التعليمية	التكرار 2018م	النسبة %	التكرار 2019م	النسبة %	التكرار 2020م	النسبة %
1	أمي	232	18	177	17	238	14
2	متحرر من الأمية	130	10	173	16	153	9
3	ابتدائي	378	29	273	25	519	30
4	إعدادي	162	12	198	18	373	22
5	ثانوي	323	24	187	17	322	19
6	دبلوم	49	4	29	4	82	5
7	جامعي	48	3	29	3	46	3
إجمالي		1322	100	1076	100	1733	100

(*)المصدر، وزارة الداخلية فرع عدن(قسم الإحصاءات الجنائية) 2020م.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

أولاً:عينة الدراسة:

بالإمكان عرض خصائص العينة من الجدول رقم (4) الذي يشير إلى أنَّ معظم العينة من الذكور، بنسبة مئوية تقدر بنحو 78%، في حين نسبة الإناث من العينة تقدر بنحو 22%، من إجمالي العينة، يعود السبب في ذلك إلى إمكانية الوصول إلى عينة الذكور بكل يُسر، وكونها عينة أكثر تعاونًا، عن غيرها من عينات الإناث.

جدول رقم(4) يوضح حجم العينة المبحوثة حسب الجنس

توزيع العينة / النوع	العدد	%
ذكور	115	%78
إناث	35	%22
المجموع	150	%100

يتضح من الجدول رقم (4) أنَّ غالبية العينة من الذكور وبنسبة مئوية تقدر بنحو 78%، في حين حجم عينة الإناث بنسبة مئوية تقدر بنحو 22%، من إجمالي العينة، يشير الباحث كونها من الصعوبات التي واجهت الباحث في الوصول إلى العينة المبحوثة من الإناث، تلك المشكلة يُعانيها مُعظم الباحثين في أثناء الدراسات الميدانية التي تتعلق بقضايا حرجة مثل الدعارة، والمُخدرات، وبيع الكحول، والبغاء والاغتصاب، والتحرش الجنسي. وغيرها من المشكلات.

وفي ما يتعلق بتوزيع العينة حسب الفئة العمرية:

جدول رقم (5) يوضح توزيع العينة بحسب الفئة العمرية

توزيع العينة / الفئة العُمرية	العدد	%
20- 29 سنة	52	35
30- 39 سنة	28	19
40- 49 سنة	32	21
50- 59 سنة	22	15
60 سنة – فأعلى	16	11
المجموع	150	100

فيما يتعلق بتوزيع العينة المبحوثة بحسب المؤهل التعليمي، الجدول رقم(5) يوضح ذلك.

جدول رقم (6) يوضح توزيع العينة بحسب المؤهل التعليمي:

توزيع العينة / المستوى التعليمي	العدد	%
دكتوراه	22	%14
ماجستير	31	%20
بكالوريوس	28	%18
دبلوم	29	%19
ثانوية	40	%26
المجموع	150	%100

يلاحظ من خلال جدول رقم (6) أن أعلى نسبة مئوية من العينة التي تمثل سلوكًا منحرفًا من حملة مؤهل ثانوية العامة، وتقدر عددها (40)، ونسبة مئوية تقدر بنحو(26%). في حين حملة مؤهل الدكتوراه من العينة تُمثل أدنى نسبة مئوية، تقدر بنحو 14%. يعود السبب في ذلك إلى الفراغ الذي يواجه ألفرد، خاصة الذين لم ينخرطوا في استكمال تعليمهم.

جدول رقم (7) يشير توزيع العينة بحسب طبيعة السلوك المنحرف

توزيع العينة / طبيعة السلوك المُنحرف	العدد	%
السرقة	34	%23
الاغتصاب	18	%12
خيانة الأمانة	22	%15
تجارة المخدات بأنواعها	19	%13
القتل	19	%13
تجارة الهوى(البغاء)	29	%19
الاعتداء الجسدي	9	%6
المجموع	150	%100

يُلاحظ من خلال الجدول رقم (7) أنَّ تقدير نوع السلوك (الجَرم) المرتكب (السرقة) من العينة تمثل أعلى نسبة مئوية، يعود ذلك نتيجة تفاوت المؤهل التعليمي وطبيعة عمل العينة، أو عدم توفر فرص عمل، في ظل حالة الحرب الجارية وتوقف عجلة التنمية، وغياب الضوابط الرسمية.

جدول رقم(8) يوضح توزيع مفردات العينة المبحوثة بحسب مكان الإقامة الدائمة

رقم	المديرية	العدد	%
1	دار سعد	31	%21
2	المنصورة	19	%13
3	الممدارة	19	%13
4	الشيخ عثمان	26	%17
5	م/خور مكسر	21	%14
6	كريتر	18	%12
7	م/المعلا	9	%6
8	م / البريقة	7	%5
	المجموع	150	%100

يلاحظ من الجدول رقم (8) أكبر نسبة من العينة المبحوثة هم من منطقة دار سعد، وتقدر بنحو (31) بنسبة مئوية تقدر بنحو(21%)؛ كون أن مديرية دار سعد من أكثر المناطق الشعبية في مدينة عدن تنتشر فيها الفئات المهمشة والعشوائيات، بالمقارنة مع المديريات والمناطق الأخرى من عدن.

نتائج وتوصيات الدراسة :

أولاً: نتائج الدراسة:

أهم العوامل التي أدت إلى انتشار حجم السلوك المنحرف لعلَّ أهمها:

(أ) عامل سياسي وحضاري:

1- هشاشة البناء المؤسسي للنظام السياسي الحاكم.

2- حالة الصراع وعدم الاستقرار السياسي الذي يعيشه المجتمع منذ عشرات السنين.

3- فشل سياسة الدولة في تحقيق مبدئ تكافؤ الفرص الاقتصادية والسياسية بين أفراد المجتمع.

4- غياب شبه تام للضوابط الرسمية التي تحكم المجتمع في مرحلة استمرار الصراع السياسي.

5- حمل السلاح في الشوارع العامة للعسكر وغير العسكر، دون أي ضوابط رسمية حاسمة.

6- غياب الجماعات المرجعية المؤثرة.

(ب) عامل اقتصادي:

1- السلوك المنحرف نتاج حالة الفقر للأسرة اليمنية.

2- ارتفاع حجم البطالة خاصة في أوساط الشرائح الاجتماعية الفقيرة.

3- غلاء المعيشة في ظل علاقة غير مُتكافئة بين مستوى الدخل للأسرة وحجم الأسرة، وحجم الصرف.

4- غياب مشاريع تنموية حقيقية، في ظل استمرار حالة الصراعات الساسية في المجتمع.

(ج) عامل اجتماعي:

1- ضعف أثر الأسرة والمدرسة في تحقيق التنشئة السليمة، وفي القيام بوظائفها الفعلية خلال فترة الصراع السياسي الذي يعيشه المجتمع.

2-غياب المشاركة المجتمعية في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للأُسر الفقيرة.

3- إن السلوك المنحرف منتشر في جميع أفراد العينة، سواء دوي المؤهلات العلمية الدنيا الثانوية العامة، أو الدكتوراه، أو دون.

4- انتشار ظاهرة الجماعات والفرق المسلحة.

5-الإقصاء الاجتماعي والوظيفي في عددٍ كبير من موظفي الدولة وتحولهم عمالة فائضة خلال مرحلة عمرية ووظيفية مبكرة.

6-انتشار مختلف أنواع المخدرات في داخل المدينة. وحلقات التفرطة ومجالس القات للنساء وانشغالهم عن الوظيفة المناطة فيهم في عملية التربية والتنشئة الأسرية.

7- فساد التعليم وانتشار ظاهرة الغش وعدم استقرار العملية التعليمية.

8- ضعف شبكة القيم والإجماع القيمي للمعايير الاجتماعية.

(د) عامل: مؤسسات الضبط الرسمية:

1- ضُعف سلطة القانون، وأجهزة الضبط الرسمية.

2- قصور وظيفة المحاكم في إصدار الأحكام، وعدم سرعة البث في قضايا المواطنين.

3- ضعف فاعلية وظيفة مراكز الشرط الرسمية.

4- ضعف الوازع الديني والأخلاقي لذى بعض أفراد مؤسسات الضبط الرسمية.

5- ضُعف البناء المؤسسي لِأجهزة الضبط الرسمية.

6-غياب ذوي الخبرات العملية والعلمية والسياسية والاقتصادية، والتواري عن الأنظار في ظل الفوضى العارمة التي سادت مدينة عدن خلال حقبة الصراع السياسي الجاري في البلد.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة الميدانية التي أُجريت على عينة حجمُها (150) وحدة عينية ممَّن تقع عليهم جريمة السلوك المنحرف في أنواع السلوكيات التي ارتكبت من قبل العينة المبحوثة في مدينة عدن؛ يُمكن الوصول إلى جملة من التوصيات والمُقترحات لعلَّ من أهمها الآتي:

1 – القيام بحملات أمنية دورية، لا موسمية مزاجية عشوائية، وبصورة قانونية مُنظَّمة لضبط الأمن في كافة مناطق محافظة عدن.

2 – إنَّ أي سلوك منحرف يُعدُّ جريمة؛ كونها تعدياً للقيم، والمعايير الاجتماعية المتفق عليها في داخل المجتمع.

3 – تفعيل أثر المشاركة المجتمعية مع أجهزة الضبط الرسمية في ظل الصراعات السياسية الجارية في البلد.

3 – تفعيل مكاتب القضاء، ووظيفة المحاكم بأسرع وقت ممكن، لما يمُثله من هيبة لنظام الدولة.

4 – إنعاش عجلة التنمية لمحاربة ظاهرة البطالة وحالة الفراغ الذي يُعانيه الشباب.

5- تأهيل الكوادر تأهيلًا سليمًا في مجال الأمن والشُّرطْ، ومراكز الضبط الرسمية.

6 – توفير تقنيات حديثة تسهم في الحد من ارتكاب أي سلوك أو فعل منحرف.

77- الوقوف بقوة ضد ظاهرة انتشار حمل السلاح في المدينة.

8 – رفع مستوى الوعي الأسري في كيفية التعامل مع الأبناء، وإعادة تأهيل الأُسر التي تعاني من خلل، أو تفكك اجتماعي؛ من خلال معالجة مشاكل تلك الأُسر والأخذ بها إلى بر الأمان؛ كون إعادة تأهيل الأسرة يُعد بمنزلة معالجة جزء كبير من مشكلات المجتمع.

9 – إعادة صياغة منظومة التعليم وآلياته، ومعالجة أوضاع المعلم معالجة فاعلة، والوقوف أمام الاعوجاج وكشف أسبابه ومعالجته بأسرع وقت ممكن.

10- فصل الصراعات السياسة، عن مجرى العملية التعليمية.

11- إنشاء وحدة أمنية مُتخصصة تحت مُسمى (الشرطة القضائية) بحيث تكون مؤهلة وخاضعة للسلطة القضائية مُباشرة، وتعني بِمهمة الضبط القضائي للجناة والمُخالفين، والمنحرفين سلوكيًا.

12 – اختيار صفوة الشباب من حملة المؤهلات العلمية، للعمل في أجهزة الضبط الرسمية.

الهوامش:

(1) كتاب الإحصاء السنوي 2007م، الجهاز المركزي للإحصاء، الجمهورية اليمنية، 2008م.

(2) فتحية عبدالغني الجميلي، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، 2001م، ص35.

(3) حاتم بابكر عبدالقادر علاوي، تكلفة الجريمة في الوطن العربي، أكاديمية نائف للعلوم الأمنية، الرياض، 1998م، ص5.

(4) عاطف عبدالفتاح عجوة ، أثر انتشار الأمن في رفع مستوى الأمة نحو التنمية الشاملة لموجهة التحديات، أكاديمية نائف للعلوم الأمنية، الرياض، 1990م، ص99.

(5) إبراهيم الغمري، السلوك الإنساني، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية،(ب– ت) ص123– ص124.

(6) سامية محمد جابر الانحراف الاجتماعي بين نظم علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية – جامعة الإسكندرية، 1984م، ص339.

(7) السابق، ص132.

(8) الاسترابادي، مجد الدين الفيروز، القاموس المحيط: 1985م 1987م، ص78.

(9) سورة الروم، الآية 47.

(10) سورة يونُس، الآية 82.

(11) سورة المرسلات، الآية 46.

(12) سورة الأنعام، الآية 124.

(13) بوالماين نجيب جميل، المسألة السوسيولوجية، أطروحة دكتوراه، جامعة فلسطين،الجزائر،2007م، ص17.

(14) محمد أحمد المشهداني، أصول علمي الإجرام، والعقاب في الفقهين الوضعي والاسلامي، كلية الحقوق، جامعة الزرقاء، دار الثقافة، 2008م، ص32.

(15) الماوردي أبو الحسن علي بن حبيب البصري، الأحكام السلطانية، دار الكتب، بيروت، ص273.

(16) سليمان محمد الطماوي، الجريمة التأديبية، أصول علم الإجرام القانوني، الإسكندرية،1994م، ص24.

(17) نوري سعدون عبدالله، العوامل الاجتماعية المؤثرة في الجريمة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد الأول، 2001م، ص134.

(18) السيد علي شتاء، علم الاجتماع الجنائي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987م، ص80.

(19) سماح سالم أحمد، العوامل المؤثرة في الجريمة من وجهة نظر مؤسسات الضبط الرسمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عدن، 2021م، ص18.

(20) نفسه، ص15.

(21) بوالماين نجيب جميل، المسألة السوسيولوجية، مذكور سابقًا، ص20.

(22) نفسه، ص33.

(23) محمد علي محمد، تاريخ علم الاجتماع، الرواد والإتجاهات المعاصرة، جامعة الإسكندرية،(ب– ت)، ص421.

(24) أحمد أبوزيد، البناء الاجتماعي، الجزء الأول، دار القومية للطباعة والنشر، 1965م، ص24– ص25.

(25) مصطفى عبدالمجيد كاره، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت، 1991م، ص233.

(26) السابق، ص241.

(27) نفسه، ص243.

(28) نفسه، ص250.

(29) نفسه، ص231.

(30) سماح سالم أحمد، العوامل المؤثرة في الجريمة من وجهة نظر مؤسسات الضبط الرسمية، مذكور سابقًا ص68.

(31) مصطفى عبدالمجيد كارة، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت،1991م، ص233.

(32) السابق، ص234

(33) نفسه، ص136

(34) سورة الأنعام، الآية83.

(35) السيد علي شتاء، علم الاجتماع الجنائي، مذكور سابقًا، ص36.

(36) أحمد الخشاب، دراسات في النظم الاجتماعية، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1960م، ص343.

(37) حسن شحاتة سعفان، أُسس علم الاجتماع، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1958م–1959م، ص155

(38) السابق، ص141

(39) بحث تخرج لمجموعة طلاب خريجي قسم علم الاجتماع، اتجاهات السلوك والبناء الاجتماعي، بحث غير منشور، إشراف الدكتور سليمان فرج بن عزون، كلية التربية، جامعة عدن، قسم علم الاجتماع،1997م، ص18.

(40) أحمد الخشاب، دراسات في النظم الاجتماعية، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1960م، ص343.

(41) السابق، ص189.

(42) الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، بإشراف محمد الجوهري، دار المعارف (ب–ت)، ص267.

(43) القرآن الكريم، سورة النساء آية 135.

(44) القرآن الكريم، سورة النحل آية 97. القرآن الكريم، سورة المائد آية 38.

(45) القرآن الكريم، سورة المائد آية 38.

(46) القرآن الكريم، سورة النور آية2.

(47) القرآن الكريم، سورة البقرة آية 136.

(48) القرآن الكريم، سورة البقرة آية 27

(49) هارون أحمد، الجريمة والسلوك الإجرامي، رؤية نفسية، مكتبة الأنجلو المصرية، 2009م، ص16.

(50) السابق، ص160.

(51) الانحراف الاجتماعي بين نظم علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، مصدر مذكور سابقًا، ص188.

(52) سماح سالم أحمد، العوامل المؤثرة في الجريمة، مصدر مذكور سابقًا، ص 88.

(53) علي محمد جعفر، أحداث المنحرفون، عوامل الانحراف والمسؤولية الجزائية والتدابير،(دراسة مقارنة)، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1947م، ص92.

(54) بحث تخرج لمجموعة طلاب خريجي قسم علم الاجتماع، اتجاهات السلوك والبناء الاجتماعي، مذكور سابقًا، ص20.

(55) مصطفى عبدالمجيد كارة، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، مذكور سابقًا، ص282.

المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم**

1- الاسترابادي، مجد الدين الفيروز، القاموس المحيط: 1985م 1987م، ص78.

2- أبوزيد، أحمد: البناء الاجتماعي، الجزء الأول، دار القومية للطباعة والنشر، 1965م.

3- أحمد، سماح سالم:العوامل المؤثرة في الجريمة من وجهة نظر مؤسسات الضبط الرسمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عدن، 2021م.

4- أحمد، هارون: الجريمة والسلوك الإجرامي، رؤية نفسية، مكتبة الأنجلو المصرية، 2009م.

5- بوالماين، نجيب جميل، المسألة السوسيولوجية، أطروحة دكتوراه، جامعة فلسطين،الجزائر،2007م.

6- جابر، سامية محمد:الانحراف الاجتماعي بين نظم علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية – جامعة الإسكندرية،1984م.

7- جعفر، علي محمد: أحداث المنحرفون، عوامل الإنحراف والمسؤولية الجزائية والتدابير،(دراسة مقارنة)، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1947م.

8- الجميلي، فتحية عبدالغني: الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، 2001م.

9- الخشاب، أحمد: دراسات في النظم الاجتماعية، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1960م.

10- سعفان، حسن شحاتة: أُسس علم الاجتماع، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1958م-1959م.

11- شتاء، السيد علي: علم الاجتماع الجنائي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987م.

12- الطماوي، سليمان محمد: الجريمة التأديبية، أصول علم الإجرام القانوني، الإسكندرية،1994م.

13- عبدالله، نوري سعدون: العوامل الاجتماعية المؤثرة في الجريمة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد الأول، 2001م.

14- عجوة ، عاطف عبدالفتاح: أثر انتشار الأمن في رفع مستوى الأمة نحو التنمية الشاملة لموجهة التحديات، أكاديمية نائف للعلوم الأمنية، الرياض، 1990م.

15- علاوي، حاتم بابكر عبدالقادر: تكلفة الجريمة في الوطن العربي، أكاديمية نائف للعلوم الأمنية، الرياض، 1998م.

16- الغمري،إبراهيم: السلوك الإنساني، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية،(ب- ت).

17- كارة، مصطفى عبدالمجيد: مقدمة في الانحراف الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت،1991م.

18- كتاب الإحصاء السنوي 2007م، الجهاز المركزي للإحصاء، الجمهورية اليمنية، 2008م.

19- الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، بإشراف محمد الجوهري، دار المعارف(ب-ت).

20- الماوردي، أبو الحسن علي بن حبيب البصري، الأحكام السلطانية، دار الكتب، بيروت. د.ت

21- مجموعة طلاب:اتجاهات السلوك والبناء الاجتماعي، بحث تخرج غير منشور، إشراف الدكتور سليمان فرج بن عزون، كلية التربية، جامعة عدن، قسم علم الاجتماع،1997م.

22- محمد، علي محمد، تاريخ علم الاجتماع، الرواد والإتجاهات المعاصرة، جامعة الإسكندرية،(ب- ت).

23- المشهداني، محمد أحمد: أصول علمي الإجرام والعقاب في الفقهين الوضعي والإسلامي، كلية الحقوق، جامعة الزرقاء، دار الثقافة(بيروت)، 2008م.

The Relations of Deviant Behavior with the Social Environment in the Existence of the Official Control Institutions

Jalal Abdullah Fare

Abstract

Deviant behavior is an eternal phenomenon since the early existence of human beings. It became a social problem that should be investigated since it threatens the cohesion and peace of society. Consequently, there should be appropriate precautionary and social penalties for perpetrators of deviant behavior to achieve the goal of protecting society from its spread..

This study aimed to highlight the most important social and economic factors that cause deviant behavior, the rule of official social control institutions and political factors that have negative repercussions in the rate of prevalence of deviant behavior .

The researcher used some research tools, including the questionnaire.

The study revealed that the reasons behind the spread of deviant behaviour are attributed to the weak institutional social structure of the state, and the state of conflict and political instability accompanied by the absence of a deterrent law. The absence of the rule of the various control devices in society lead to the prevalence of deviant behavior. Poverty and the spread of unemployment are also among the factors that contributed to the perpetration of deviant behavior, in addition to the fact that bad companionship.

The researcher recommended combating poverty and unemployment, creating more job opportunities for young people, good selection of security and judicial cadres, enhancing the impact of local community organizations, strengthening the function of courts and prosecutions, and expediting the dissemination of cases of community members.